

درر الحكام شرح مجلة الأحكام

@ 276 ; لِأَنَّ هَـلَاكَ الْمُضْمُونِ يُوجِبُ تَقَرُّرَ الضَّمَّانِ وَلَا يَقْتَضِي سُقُوطَهُ . فَيَكُونُ قَدْ حَصَلَ شَكٌّ فِي سُقُوطِ الضَّمَّانِ بَعْدَ وَقُوعِهِ وَلَا يَزُولُ الْيَقِينُ بِالشَّكِّ (قَطْلُوبغا فِي الْوَدِيعَةِ) . - * * *
* * - (الْمَادَّةُ 795) : يَرُدُّ الْمُسْتَوْدَعُ الْوَدِيعَةَ وَيُسَلِّمُهَا بِالذَّاتِ أَوْ مَعَ أَمِينِهِ فَإِذَا تَلَفَتْ أَوْ ضَاعَتْ فِي أَثْنَاءِ رَدِّهَا مَعَ أَمِينِهِ بِلَا تَعَدٍّ وَلَا تَقْصِيرٍ لَا يَلْزَمُ الضَّمَّانُ . يَرُدُّ الْمُسْتَوْدَعُ الْوَدِيعَةَ وَيُسَلِّمُهَا إِلَى الْمُودِعِ بِالذَّاتِ أَوْ مَعَ أَمِينِهِ الْمُقْتَدِرِ عَلَى الْحِفْظِ ; لِأَنَّ رَدَّ الْمُسْتَوْدَعِ الْوَدِيعَةَ مَعَ أَمِينِهِ جَائِزٌ كَمَا أَنَّ حِفْظَهَا عِنْدَهُ جَائِزٌ أَيْضًا بِحُكْمِ الْمَادَّةِ (780) . إِيضَاحُ الْقَيُّودِ : 1 - (مُقْتَدِرٌ عَلَى الْحِفْظِ) : لِأَنَّهُ إِذَا رَدَّ الْمُسْتَوْدَعُ الْوَدِيعَةَ مَعَ الصَّغِيرِ غَيْرِ الْمُقْتَدِرِ عَلَى حِفْظِهَا وَتَلَفَتْ بِسَبَبِ ذَلِكَ الصَّغِيرِ لَزِمَ الضَّمَّانُ عَلَى الْمُسْتَوْدَعِ . 2 - أَمِينِهِ : يَطْهَرُ مِنْ ذِكْرِ لَفْظَةِ ' أَمِينِهِ ' بِصُورَةٍ مُطْلَاقَةٍ أَوْ وَجُودِ الْأَمِينِ الْمَرْقُومِ فِي عِيَالِ الْمُسْتَوْدَعِ لَيْسَ بِشَرْطٍ كَمَا مَرَّ تَفْصِيلًا فِي شَرْحِ الْمَادَّةِ (780) . فَمَتَى رَدَّ الْمُسْتَوْدَعُ الْوَدِيعَةَ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ يَخْلُصُ مِنَ الْمَسْئُولِيَّةِ مَتَى إِذَا ضَبِطَتْ الْوَدِيعَةُ بِالِاسْتِحْقَاقِ بَعْدَ ذَلِكَ فَلَا يَكُونُ الْمُسْتَوْدَعُ مَسْئُولًا وَلَا ضَامِنًا تَرْجَاهِ الْمُودِعِ . غَيْرَ أَنَّهُ إِذَا أَعْطَى الْمُسْتَوْدَعُ الْوَدِيعَةَ لِلرَّسُولِ بِأَمْرِ الْمُودِعِ وَبَعْدَ أَنْ هَلَاكَتْ بِسَبَبِ الرَّسُولِ طَهَرَ مُسْتَحِقُّهُ فَالْمُسْتَحِقُّ الْمَرْقُومُ مُخَيَّرٌ . إِنْ شَاءَ ضَمَّانَهَا لِلْمُودِعِ وَإِنْ شَاءَ ضَمَّانَهَا لِلرَّسُولِ . (رَاجِعُ الْمَادَّةِ 910) . وَسَبَبُ قَوْلِهِ : أَمِينِهِ ; لِأَنَّهُ إِذَا رَدَّ الْمُودِعُ الْوَدِيعَةَ مَعَ غَيْرِ أَمِينِهِ وَتَلَفَتْ قَبْلَ الْوُصُولِ يَضْمَنُ . وَإِذَا ادَّعَى عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ بِقَوْلِهِ : إِنِّي أَرْسَلْتُ الْوَدِيعَةَ مَعَ فُلَانٍ وَهُوَ غَيْرُ أَمِينٍ وَوَصَلَتْ فَلِإِنْ أَقَرَّ الْمُودِعُ بِالْوُصُولِ فِيهَا وَإِذَا أُنْكَرَ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُودِعِ وَيَلْزَمُ الضَّمَّانُ مَا لَمْ يُثْبِتْ الْمُسْتَوْدَعُ وَصُولَهَا (رَاجِعُ شَرْحِ

الْمَمَادَّةُ (789) . صُورَةُ رَدِّ الْوَدِيعَةِ : رَدُّ الْمُسْتَوْدَعِ عِبَارَةٌ
 عَنْ تَخْلِيَةِ الْوَدِيعَةِ وَإِلَّا فَلَيْسَ الْمُسْتَوْدَعُ مَجْبُورًا عَلَى
 نَقْلِهَا إِلَى بَيْتِ الْمُودِعِ وَقَدْ مَرَّ ذَلِكَ فِي شَرْحِ الْمَمَادَّةِ
 الْآخِرَةِ . 3 - (إِلَى الْمُودِعِ) : لَمْ يَذْكُرْ فِي الْمَجَلَّةِ إِلَى مَنْ
 يَجِبُ رَدُّ الْوَدِيعَةِ أَيْ هَلْ يَجِبُ رَدُّهَا إِلَى الْمُودِعِ بِالذَّاتِ أَوْ
 يَجُوزُ رَدُّهَا إِلَيْهِ وَإِلَى مَنْ كَانَ فِي عِيَالِهِ ؟ وَبِنَاءً عَلَيْهِ
 بَادَرْنَا إِلَى إِضْحَاحِ ذَلِكَ كَمَا يَأْتِي : وَفِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ قَوْلَانِ
 : الْقَوْلُ الْأَوَّلُ : يَلْزَمُ رَدُّهَا إِلَى الْمُودِعِ بِالذَّاتِ يَعْنِي أَنَّ
 الْوَدِيعَةَ لَا تُقَاسُ عَلَى الْمُسْتَعَارِ أَيْ عَلَى الْمَمَادَّةِ (829)
 فَيَلْزَمُ رَدُّهَا إِلَى الْمُودِعِ بِالذَّاتِ وَرَجَّحَ صَاحِبُ الْبَحْرِ هَذَا
 الرَّأْيَ فِي مَوْضِعٍ مِنْ كِتَابِهِ ، وَقَالَ : لَمْ يَجْرِ الْعُرْفُ فِي الرَّدِّ
 إِلَى مَنْزِلِ الْمُودِعِ أَوْ عِيَالِهِ وَلَيْسَ لِلْمُودِعِ رِضًا فِي الرَّدِّ
 عَلَى هَذِهِ الصُّورَةِ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ لَهُ رِضًا فِي الرَّدِّ إِلَى هَؤُلَاءِ
 لَمَا كَانَ أَوْدَعَ الْوَدِيعَةَ عِنْدَ الْمُسْتَوْدَعِ وَرَجَّحَ
 صَاحِبُ الْفُصُولَيْنِ هَذَا الْقَوْلَ بِقَوْلِ (وَبِهِ يُفْتَى) وَقِيلَ : هَذَا
 الْقَوْلُ فِي الْكِتَابِ الْمُسَمَّى (جَوَاهِرُ الْفِقْهِ) أَيْضًا .